التجمع اليمني للإصلاح
Yemeni Islah Party

الإصلاح ومفهوم الدولة

عدنان العديني
نائب رئيس الدائرة الإعلامية
بالتجمع اليمني للاصلاح

ورقة مقدمة ضمن ندوة
"دراسة تجارب الحركات الإسلامية في السياسة والحكم"
والتي أقامها مركز دراسات الإسلام والشئون الدولية
مايو - 2022

"الإصلاح ومفهوم الدولة"

أولاً: طبيعة المعركة اليمنية وخصوصيتها

فيما يتعلق بمفهوم الدولة بشكل عام، رغم أن بوسعنا أن نجده مختصراً في الكتب الأكاديمية بسطر أو اثنين، لكننا حين نأتي لنتقصاه في سيرورة دولة بعينها، سنجد خصوصية معينة ومسيرة خاصة بها. في بلادنا وفي مرحلة ما قبل الثورتين اليمنيتين (٢٦ سبتمبر، ١٤ أكتوبر)، اللتين يمكن اعتبارهما بوابة اليمن المعاصر، كانت السلطة قد انحصرت شمالا في السلالة الهاشمية، فيما الجنوب كان خاضعاً للمستعمر البريطاني. في الشمال يصعد الحاكم من داخل السلالة الهاشمية بمعزل عن إرادة الشعب، حيث لم يكن الشعب بالنسبة للحاكم أكثر من مجرد ملايين من الخدم والسخرة، فهو بمقتضى نظرية الحق الإلهي في الحكم، الحاكم المطلق وضمن نظام ثيوقراطي كهنوتي رجعي متخلّف. وكان الجنوب كما أسلفنا تحت نير الاستعمار البريطاني. ومن البدهي أن هذا الوضع المأساوي الذي بقي الشعب اليمني يرزح تحته شمالاً وجنوباً لزمن مديد، كان لا بد وأن يفضي إلى ثورة ما، تعيد الموازين إلى حالتها الطبيعية، وتستجيب لأشواق الإنسان للحرية السياسية، والملكية الخاصة، والتمتع بقدر من المساحة اللازمة له ليشعر بإنسانيته. وكلا الثورتين، في الشمال والجنوب، كان دافع الشعب اليمني فيهما لا يقل عن حاجته لاستعادة آدميته، إنسانيته، حاجته لأن يثبت لنفسه وللعالم بأنه شعب عريق ذو حضارة وتاريخ، أنه ليس سقط متاع للمستبد الكهنوتي في شمال الوطن ولا للمستعمر

في جنوبه. شمالاً، ثار الشعب اليمني لينتزع السلطة لنفسه من السلالة ممثلة بالحاكم الفرد ذي السلطة المطلقة. حينها لم يختر الشعب النظام الجمهوري اعتباطاً، بل كفعل واع وكخيار أوحد لحل مشكلته التاريخية الخاصة. أراد الشعب أن تُضبط العلاقة بين الدولة والحاكم بحيث لا يغدو بوسع الحاكم التصرف كيفما يشاء وفقط حسب إرادته الشخصية. فأولاً: يجب أن يستعيد الشعب كامل السيادة وأن يكون له بمجموعه اختيار الحاكم، وثانياً: حتى يسقط إمكانية اكتفاء الحاكم بإرادته الشخصية لتبرير سلوكه في إصدار توجيهات ما، فيجب أن تكون هذه التوجيهات انعكاساً لإرادة الشعب، الذي يسن قوانينه هو عبر ممثليه في البرلمان. وهو ما يفرض بالتأكيد تقييد علاقة الحاكم بالمؤسسات السيادية وعلى رأسها القوات المسلحة، والبنك المركزي، والقضاء، لضمان ألا يتمكن الحاكم من الاستقواء بهذه المؤسسات فيأخذ في التصرف كسلطان على الشعب، بدلاً من أن يكون خادماً له، أي لمنع الحاكم من تقويض المكسب الثوري الأهم، الذي هو النظام الجمهوري، والعودة بالوضع إلى ما قبل الثورة. لقد تمثلت إرادة الشعب في بناء دولة يرضخ لها باعتبارها ممثلةً له لا حاكمة له من خارج إرادته. وإذا كان للدولة أن تتدخل في تحديد ما يحتاجه المواطن من خدمات أساسية، وبطريقة عادلة؛ فإنها لا تفعل ذلك مع الحقوق السياسية التي تكتفي بحراسة ساحتها، وحمايتها من اجتياح العدوان الخارجي، أوالتمرد الداخلي، وأن تترك للمواطن تحديد ما يستحقه من مكانة سياسية وفقاً للقانون المنظّم. بجملة واحدة: لقد أرادها الشعب جمهورية يمنية باعتبارها النقيض للنظام الّذي تجرّعه أمداً، تم فيه إخراجه بشكلٍ مذلّ وساحقٍ من معادلة الحكم، ومن التأثير الحضاري، بل ودون مبالغة، من الوجود الإنساني.

بقي مفهوم السلطة لصيقا بشخص الامام والسلطان، باعتبارها ملكا خاص بهما، ويتم توارثها في سلالتهم، كما أنها تعتمد بشكل كلي على الإرادة الشخصية لهما؛ لتبرير قراراتها ومجمل السلوك الصادر عنها، يكفي أن يصدر القرار من الإمام؛ ليكتسب صفته القانونية ومبرره الأخلاقي، أما الناس الذين تتنزل عليهم القرارات، فهم قاطنو هذه الأرض، التي وجدوا

أنفسهم عليها منذ الزمن الذي سبق تعلم البشرية الهجاء، ومع ذلك فإن عليهم أن يدفعوا لهذه السلطة – التي تنشأ وتعمل من خارجهم – مقابل السماح لهم بالعيش في جوارها، ثم إن هذه السلطة وإلى جانب أنها تحرم كل سكان الأرض حقهم أن يعيشوا أحرارا، ولا تلتزم لهم بأي حق مادي، يعينهم على مواجهة نوائب الدهر؛ فإن حروبها التي تشنها عليهم لا تكاد تتوقف، ولغايات عدة أبرزها الإخضاع السياسي، والسيطرة على أملاكهم الخاصة، والتحكم بمداخيلهم، وما يحصدونه من حقولهم وبشكل متكرر.

هذه السلطة التي تفتقر لكل عناصر الدولة وفقا لمفهومها الحديث، ستصبح موضوع الجدل السياسي المتنامي، منذ أن بدأ اليمني يرى نفسه بطريقة مختلفة عن الطريقة المقررة من قبل تلك السلطات، لقد بدأ يعيها من خارج الأطر المذهبية، والمناطقية التي عززتها تلك السلطة الغريبة؛ لتكرس سلطتها، وتضمن شتات القوة الكلية لعموم الشعب، لم يعد يرى نفسه ابن المذهب والمنطقة والعشيرة، بدأ يحل محلها إحساسه بالانتماء لليمن المجتمع والأرض وبشكل تدريجي ومتنام، وعلى وقع هذا التنامي بدأ الطلب على نمط السلطة، التي تعبر عن حقيقة أن الشعب واحد، وأن الحكم حق خاص به، وأن ذلك مرهون بسلطة أخرى لا تقوم على تمزيق الشعب ولا تعمل ضده .

هذا المفهوم للدولة اليمنية، ورغم الزمن الممتد من عمر الثورتين، إلا أنه مازال قضية نضالية، ومسألة مطلبية وعنوانا لحركة النضال عبر جولاته المتعاقبة، وذلك لأن السلطة التي أزاحت الإمامة والاستعمار، ورغم ما راكمته من إنجازات ومكتسبات إلا أنها بقيت دون المأمول منها في إنجاز قضيتها المركزية، لقد أبقت الشعب خارج الحكم، وأعاقت التحام الجماهير بجمهوريتهم التي استمرت تعمل من خارج إرادتهم، وتستمد وجودها من التقديرات الشخصية للفئة الحاكمة، ونخبها المتعددة التي حاولت تغطية هذا الواقع بشعارات لم تغير من واقع الأمر شيئاً.

وفقا لهذا فإن مسألة الشعب ستبقى المعيار الكاشف، لحالة التقدم اليمني على المستويين الاجتماعي والسياسي، وسيبقى العنوان الذي يقول لنا إلى أي مدى استطعنا هزيمة الواقع القديم، وسلطاته التي كانت تعيش على تمزيق الشعب وحرمانه حقوقه السياسية، واقتربنا من أهدافنا، هكذا سيتشكل هدف النضال اليمني، وغايته، والمعيار الذي سيقيم نضالات الأجيال، في مختلف الحقَب، ويكشف المسافة التي قطعناها نحو النصر المكتمل، لذا فقد اخترناها القضية الأهم، والمعيار الأبرز، لهذه القراءة السريعة، والمبسطة، والتي لا ندعي فيها إحاطتنا بالموضوع، ولا الرد على أسئلة المراحل، والأحداث، وبشكل عابر ومختصر.

ثانياً: الرؤية السياسية لحزب الإصلاح ضمن مفهوم الدولة اليمنية

يمكن القول إن الرؤى السياسية ليست على الدوام أمراً ناجزاً، ومعطى أولياً يسبق التجارب العملية، بل يمكن لها أن تتشكل، وتنضج في خضم تجربة عملية، تقوم بإثراء العملية السياسية باستمرار، وتنيرها بما لم يكن مطروحاً مسبقاً كنظرية. إلى هذا المنحى الثاني في توليد الرؤى السياسية والذي يميل إلى اعتبار الواقع والتعامل مع مستجداته، وتحولاته، والاستجابة لها بما يحقق الإرادة الشعبية، ويصونها، على العكس من الرؤى السياسية المنبثقة من إيدلوجيات عابرة للأمم والشعوب، والمتعالية على الواقع الذي تقوم بإخضاعه لمنطقها، وضروراتها، يمكن تصنيف الرؤى السياسية للإصلاح، وبيان ذلك في التفصيل التالي:

العوامل التي ساهمت في إنضاج مفهوم الدولة لدى الإصلاح:

١. على الصعيد الاجتماعي خاضت العناصر التي ستشكل الإصلاح لاحقاً، معركتها الأكثر عمقاً ضد الإمامة عبر تموضعها داخل النظام الاجتماعي، وفي مفاصله المهمة، فالإمامة لم تكن نظاماً سياسياً وحسب، تقوده أسرة حاكمة تنتهي بسقوط السلطة، بل كانت تضم أشياء أخرى مكنتها من الاستمرار طويلاً داخل بلادنا المغدور بها. كانت الإمامة قد أتقنت تموضعها داخل بنية المجتمع، وبالتحديد في قمته، فيما بقي كافة الشعب اليمني في مرتبة أدنى، داخل طبقية قسرية أريد لها أن تكون سجناً أبدياً للإنسان اليمني، يبقى فيه منذوراً لتقديم الخدمات لمن في القمة المحرمة عليه. انتشرت هذه الفئة في العموم بالتزامن مع فترات سيطرتهم على السلطة فلا تخلو منطقة من أحدهم؛ حيث يقوم بالمهام التي تعكس موقعه المتقدم ديناً ودنيا. وبموجب الأفضلية الدينية صارت له قيادة المجتمع أثناء القيام بالشعائر الدينية؛ فهو إمام الصلاة وخطيب الجمعة ومن عنده ينطلق الحجيج، وإليه يعودون، وهو من يفتتح المناسبات الدينية المتعددة والقائم عليها، كما إليه أيضاً يعود الأمر في شؤون دنيا الناس؛ فهو الحكم والحاكم والقاضي والمرجع. هذه المكانة انعكست على حياته الاقتصادية، ومستوى معيشته التي كانت الأفضل، والأكثر رفاهية؛ نظراً لتوفر المال، وتدفقه عليه دون جهد منه، بل دون قيامه بأي عمل نظير تلك الامتيازات. ظل على المجتمع أن يسلّم من حر ماله، ومن حصيلة عمله، وثمرة كده، لذلك الرجل الذي لا يعمل، الرجل الذي يقوم المجتمع على خدمته وتوفير مستلزمات عيشه الرغيد، الرجل المعتمد، بمقتضى النظرية التي تقوم عليها فكرة الإمامة، على كونه ليس من أهل البلد بل غريباً عنه، وينتمي لسلالة ترى في كل اليمنين خدماً وسخرة.

منذ الأيام الأولى للتيار الذي سيشكل الإصلاح لاحقاً، أشعل ثورته، وقاد حركة كفاح معرفي وتعليمي ضد هذه الفئة، في عموم الريف وسعى للحد من نفوذها وتمكّن بعد

جولات عديدة من إسقاط امتيازات تلك السلالة، وصناعة واقع اجتماعي جديد، مبني على قاعدة المساواة بين الناس، وأن الجميع أخوة ولا فضل لأحد على أحد. هذه المهمة لن تكون بمعزل عن الحراك السياسي الذي أعقب الوحدة، وبسبب الوعي بأهمية المعركة الاجتماعية؛ فإن تلك العناصر التي انتقلت للتو من معركة المساواة، وإسقاط الامتيازات، سوف تحمل معها تصورها للدولة التي يمكنها الدفع بالمعركة الاجتماعية حتى النصر، لابد من الدولة التي سوف تقوم بتحويل التقدم على مستوى النظام الاجتماعي إلى صيغ دستورية، ونظام قانوني حاكم، ومهيمن على مجمل الحياة. لقد أخذوا معهم استحقاقات نضالهم الاجتماعي، وهم يقومون بتأسيس الحزب الذي سيصبح القوة السياسية الثالثة في البلد في بضع سنين. إن الدولة من وجهة نظر هؤلاء المناضلين القادمين من عمق المجتمع، ليست سوى النظام الذي يلغي الفوارق، ويزيل الطبقات، ويبطل استحواذ السلالة، ويوفر للمجتمع القوة الكافية، لتحريره دينياً ودنيوياً.

٢. بعد قيام الثورتين سبتمبر وأكتوبر وقيام سلطتيهما ورغم ما شهده المجتمع اليمني من تغيير، مقارنة بالوضع السابق، إلا أن الوضع السياسي في البلد بقي دون المأمول. لم يحد ث استقرار سياسي، ولم يتسلم الشعب الحكم، وفقاً لأهداف الثورة، وغايتها الكبرى، في كلتا السلطتين لم يجرِ إرساء الحرية، ولم يتحول الانسان اليمني إلى مواطن كامل الحقوق، وإنما مضت النخبة الجديدة لتجذير نفسها، وتكريس سلطتها، مسقطة الجمهور بمستوى أو بآخر. كذلك فقد ظل الانتماء الحزبي جريمة تتسبب على صاحبها عقاباً يتراوح بين السجن والنفي والإعدام. لم يكن لأي توجه سياسي خارج حقل السلطة، الحق في أن يعلن عن نفسه، دون أن يخشى سجن الجلاد، وسوطه، وسيفه المسلول، وتحولت السلطة التي قادت البلد بعد الثورتين، إلى قلعة لا تؤوي غير لون واحد، ولا تفتح أبوابها لغير نفس الفصيل. لقد كانت المأساة في إبقاء المجتمع خارج السلطة، كما لو أنه لم تقم ثورة، كان الغرض الأساسي منها حكم الشعب نفسه بنفسه، وعلى العكس فقد تمت

صناعة واقع ناف للمجتمع، ومكرس لسلطة منفصلة عنه، تعمل على الضد منه، وفي م واجهته أحياناً كثيرة، وقد كان تحريم التعددية السياسية، وقمع الحريات، ونفي المعارضين، أبرز ملامح مرحلة بقيت فيها الجمهورية بلا جمهور والسلطة هي الحاكم والمحكوم بنفس الوقت. استمر هذا الحال مهيمناً على كامل فترة الدولة الشطرية، ومع إعلان الوحدة اليمنية ارتفعت القيود التي كانت مفروضة على النشاط السياسي، وسقطت المحرمات التي تعد الانتماء الحزبي جريمة. حدث تغير سياسي، وانفراجة لا بأس بها، مكنت القوى المغضوب عليها، وتلك التي عاشت عمرها ملاحقة، وممنوعة من الخروج إلى النور.

ومع البدايات الأولى لعهد التوحد اليمني، ظهرت أحزاب، وتيارات، وقوى كثيرة، كان من بينها حزب التجمع اليمني للإصلاح، والذي تشكل من تيار عريض من جهات اليمن الأربع، من جملتهم أولئك الذين ضاقت بهم مناطقهم، وآثروا المغادرة طلباً للسلامة، وفراراً من ملاحقة السلطات الحاكمة، ومن سلوكها المتطرف ضد قوى سياسية عديدة هم من ضمنها. لقد مثلت الوحدة لهؤلاء ولكل الذين حرموا حقوقهم السياسية في الشمال والجنوب لحظة ميلاد جديد، والبوابة التي غادروا بها العهد الذي انقلبت فيه سلطة الثورة على شرعيتها السياسية، التي بررت حكمها، وتناقضت مع الغايات التي أمدتها بالقيمة الأخلاقية، والوطنية للنضال الذي سينتهي ببعض عناصره، ومن شارك فيه، في المعتقلات، والمنافي، وداخل قبور مجهولة، وبلا عناوين تمكّن ذويهم من زيارتهم.

إذن، لقد صنعت الوحدة اليمنية الفضاء الوطني الرحب، وفتحت لكل المستثنين، والمطاردين، والمغضوب عليهم، من قبل سلطتي الشطرين، عالماً جديداً كان مغلقاً في وجوههم إلى ما قبل تلك اللحظة، وصار بإمكان هؤلاء المجاهرة بآرائهم، وأفكارهم، وانتماءاتهم السياسية، دون الخوف من الملاحقة، أو الخشية على حياتهم. لقد منحتهم الوحدة الحرية الكافية؛ ليعيشوا كما يريدون هم، لا كما تريد سلطتي الشطرين، وصار

بإمكانهم تحديد خياراتهم، من خارج الحسابات التي كان معمولاً بها قبل إعلان وحدة الشطرين. هذا التغيير السياسي الكبير، والهائل ورغم أنه كان مازال في طور البدايات الأولى؛ فإنه أحدث تأثيراً واسعاً، في الوعى السياسي لجمهور الناس، وأفرادهم، وقد كان التلازم بين الوحدة والحرية، أهم بنود الوعي، وأفضل مضامينه، فالانتقال الكبير الذي رافق الوحدة على مستوى الحريات، أنتج وعياً سياسياً يربط بين الأمرين معاً؛ حتى لكأنه ما من حرية، دون أن يكون لليمن دولة واحدة، مثلما كان العهد الشطري قرين القمع، وتحريم النشاط السياسي. هذا الأمر سيكون له أعظم الأثر في رؤيةالتجمع اليمني للإصلاح للدولة اليمنية، كما وسوف يسهم في أسلوب وطريقة تعامله مع الأحداث اللاحقة.

٣. تزامن ميلاد الأحزاب السياسية مع إعلان الوحدة، انعكس لدى العقل السياسي الإصلاحي، كقناعة بالتلازم الوثيق بين الوحدة وحق الشعب في التعبير عن نفسه حزبياً، وصارت هذه القناعة محدداً مهماً لدى الإصلاح الذي ما كان له أن يوجد، لولا هذا التمازج بين السياسة وإطارها الوطني العام، بين الحزبية والدولة الضامنة لها، هذا التلازم بين ميلاد الإصلاح والميلاد للديمقراطية، سوف يترك بصماته على رؤية الحزب لسلطة الدولة، ولمضمونها التعددي، الذي لا يجوز التضحية به أو تقليصه، ويمكننا اكتشاف هذا الملمح في تجربة الإصلاح وفي علاقاته مع مختلف الأطراف، فبسبب تقليص الهامش الديمقراطي، تباعد الإصلاح عن المؤتمر، ولأجل تقويته تأسس تحالف المشترك، الذي كان إصلاح قانون الانتخابات أهم قضاياه.

٤. إلى ما قبل انتخابات ١٩٩٣ كانت الدولة اليمنية تعتمد على شرعية الاتفاق السياسي للحزبين الحاكمين، ومع ميلاد أول برلمان عبر الاقتراع الحر، حازت الدولة، الشرعية الدستورية الضرورية، التي تمنحها قوتها الذاتية، والمعتمدة على الإرادة الشعبية، وتحررها من شرعية التوافقات القاصرة على فئتين من الشعب فقط، وبقدر ماكان البرلمان كأول

مؤسسة دستورية تنشأ تعزيزاً للدولة اليمنية، إلا أنها ستواجه تحديات عديدة، وعراقيل كثيرة، نظراً لكونها وبشكل قانوني أولاً، وعملي ثانياً، سوف تعمل على تقليص مساحة حركة الحزبين الحاكمين، وتحد من نفوذهما الموروث أصلاً من العهد السابق للوحدة، سوف تعمل الخطوة على تحجيم مبررات الوصاية على الدولة، وبإسقاط شرعيات عديدة نضالية، وثورية، كانت مبررة قبل أن يصير للشعب مجلس تشريعي يمثله ويعكس إرادته. هذا الوضع كان يصب في صالح الإصلاح، الذي حولته أصوات الناخبين إلى قوة سياسية مؤثرة، وطرف مهم في معادلة الحكم، وهو ما يفسر حرص الإصلاح على الانتخابات، وخوضه كل جولاتها، وسعيه الحثيث لإصلاح منظومتها، لكونها العامل الأهم لإبقاء المجتمع حاضراً في المشهد السياسي، وكقناة وحيدة تضمن وصول المواطنين للسلطة، وتحافظ على الإرادة الشعبية كمرجعية عليا، وحاسمة، أثناء الخلافات بين مختلف القوى السياسية.

في هذا السياق يمكن فهم وتفسير كثير من مواقف الإصلاح، في مراحل عدة، حيث يبقى الانحياز للدولة ولشرعيتها التي مصدرها الشعب المعيار الحاكم، والضابط لخط سيره العام، طيلة تجربته وعلى سبيل المثال؛ فإنه وكما انحاز الإصلاح للشرعية البرلمانية إثر انتخابات ١٩٩٣، ورفض مساعي القفز عليها وتجاوز مؤسسات الدولة فإنه ولنفس الدافع عقد التحالفات السياسية فيما بعد؛ لمواجهة السلطة في سعيها تهميش دور البرلمان، وتهميش الإرادة العامة للشعب. لقد أكد الإصلاح بهذا السلوك حقيقة موقفه المنحاز للشعب، ولإرادته داخل البرلمان أكثر من الرفض للاشتراكي حينها، الذي كان الإصلاح للتو وبعيد انتخابات ١٩٩٣، قد تنازل له عن الموقع الثاني، وقبل طواعية بالمرتبة الثالثة في التحالف الثلاثي الذي تشكل إثر الانتخابات تلك. نعم لم يكن موقفاً من الحزب الاشتراكي في المقام الأول، بقدر ما كان موقفاً من أجل الشرعية الانتخابية، وانحيازاً لصوت الشعب وإرادته التي يجب ان تحترم.

ثالثاً: خط التجربة السياسية (اختبار المفاهيم):

منذ البداية قام العمل السياسي لحزب الإصلاح على التفريق بين السلطة والدولة، وعدم الخلط بينهما، تجنباً لتهميش المجتمع أو لتهديد الدولة، وهما المصيران اللذان رافقا التجربة السياسية اليمنية الحديثة، فالخلط الذي مصدره النخبة الحاكمة بالتأكيد سيخرج المجتمع من الحكم، وذلك بإلحاق الدولة بنخبتها الحاكمة، وتحويلها إلى أداة طيعة في يدها فلا يبقى للمواطن قوة تضمن حقوقه، أو تحرسها من الاعتداءات، وهناك خلط آخر ومصدره هذه المرة جبهة المعارضة، حين تستخدم حق الاعتراض السياسي بطريقة خاطئة، ولا تكتفي بمعارضة السلطة والحكومات، بل تستهدف معها سلطة الدولة نفسها. بالنسبة للإصلاح فإن هذا التمييز بين الدولة وسلطة النخب الحاكمة سهّل عليه التعامل مع السلطة بشكل مختلف، وبطريقة جديدة، ومكنه من الانتقال السلس بين السلطة والمعارضة، وجنّبه خطأ القوى التي دمجت بينهما وجعلت منهما شيئاً واحداً. لقد قادها مسلكها السياسي هذا إما إلى تهميش الدور السياسي للشعب، بل وإخراجه من معادلة الحكم بالكلية حيناً، والسعي لتهديد الدولة وتقويضها حيناً آخر. حين يحكمون يصادرون الدولة، ويلحقونها بسلطتهم؛ فيفقدون الشعب القوة التي تضمن حقوقه، وتحرسها من اعتداء السلطة وتجاوزاتها، وحين يفقدون السلطة لا يكتفون بالمعارضة السياسية، وإنما يسعون لإسقاط الدولة التي لم تكن في نظرهم إلا أداتهم الخاصة، ولا يجوز أن تكون لغيرهم.

لقد كان الإصلاح يعي أنه وما لم تتمكن من البقاء في السلطة كحاكم؛ فإن عليك مغادرتها والعودة لساحة المنافسة عليها من جديد، وضمن ما يقره الدستور وتقره القوانين، أي تعمل كمعارض للسلطة وليس للدولة، وتعيد مواجهة السياسة المرفوضة من داخل نظام الدولة،

الـذي وكمـا يضـمن للحـاكم الأمـر، والتوجيـه، والإدارة للأجهـزة الحكوميـة؛ فإنـه بالقـدر نفسـه يضـمن للمعارضـة حـق الاعـتراض عليـه، ورفضـه،٩ وكـل ذلـك بالاسـتناد إلى الشـرعية نفسـها والـتي مصـدرها نظـام الدولـة العـام والمرجعـي، وهـو أسـاس لا يجـوز المسـاس بـه مهمـا كـان الخـلاف مـع السـلطة وحكامهـا، وكتطبيـق عملـي لهـذا الفهـم لـدور الدولـة وعـدم خلطهـا بـدور الحـاكم؛ فقـد اتجـه الإصـلاح بعـد مغادرتـه الطوعيـة للسـلطة نحـو المعارضـة، لا لينـتقم لنفسـه، وإنمـا مـن أجـل اسـتكمال الـنقص الكبـير في بنيـة النظـام السياسـي، والمـؤثر بشـكل واضـح علـى الحيـاة العامـة والعمليـة السياسـية برمتهـا. كـان النظـام السياسـي في البلـد يمضـي بركيـزة واحـدة، وبشـكل أعـرج، حيـث لا وجـود في المشـهد الكلـي للبلـد إلا للسـلطة، وهـي مـن تـدير الأجهـزة الرسميـة للدولـة، وفي غيـاب شـبه كلـي للمعارضـة السياسـية، الـتي تمثـل الدعامـة الثانيـة للنظـام السياسـي، والركيـزة الـتي تبقـي السـلطة تحـت الرقابـة، وتمنعهـا مـن فعـل مـا يحلـو لهـا. ولأول مـرة في تاريـخ الـيمن المعاصـر تشـهد السـاحة السياسـية مـيلاد جبهـة خاصـة للمعارضـة، تكسـب نفسـها شخصـيتها الخاصـة، والمحـددة دسـتو راً وقـانوناً، ومـن خـارج إرادة السـلطة ورغباتهـا. لقـد أصـر الإصـلاح علـى التوجـه إلى المعارضـة باعتبارهـا السـبيل الأنسـب، والأقـل كلفـة لتمكـين الدولـة مـن القيـام علـى ركيزتيهـا الأساسـيتين: السـلطة والمعارضـة، اللتـين تسـتمدان شـرعيتهما مـن عمـوم المـواطنين، وبإبقـاء الانتخـابات هـي أداة الحسـم بـدلاً مـن حمـل السـلاح، وبعـث المناطقيـة، وإحيـاء المذهبيـة، كمـا جـرت عـادة المغـادرين للسـلطة. سـلك الإصـلاح طريقـاً آخـر لمواجهـة السياسـات الـتي تهـدف لاحتكـار السـلطة، وتمكـين رجالاتهـا القـدرة علـى تـولي المناصـب؛ لأنهـم قـادرون علـى اسـتخدام القـوة العسـكرية حـين يرفضـهم الشـعب. اختـار الإصـلاح الطريقـة الـتي وبقـدر مـا تحـد مـن نفـوذ الحـاكم، فإنهـا تعمـل علـى تقويـة مركـز الدولـة وسـلطتها، لقـد كانـت بـوادر ردة نحـو أزمنـة العنـف، والاعتمـاد علـى القـوة العسـكرية في حسـم الصـراع علـى السـلطة، والتضـييق علـى الهـامش الـديمقراطي، أو الـتحكم بـه، ولم يفعـل الإصـلاح أكثـر مـن الإصـرار علـى القـوة السياسـية، والتـزام أدواتهـا الناعمـة، والاحتكـام لصـوت

الانتخاب سبيلاً وحيداً للوصول لسلطة انهكتها القوى التي وصلتها بالاعتماد على السلاح؛ كمؤهّل وحيد لسيطرتها.

في هذا المسعى السياسي العام والطريق الوطني الجامع، أنجز الإصلاح تحالفات عدة، أهمها وأكثرها حضوراً تحالف اللقاء المشترك، الذي كان حينها هو الرد الوطني على مساعي تهميش القوة السياسية، والعودة لحسم الصراع السياسي عسكرياً. وقد تشكل هذا التحالف من تيارات عدة مثلت التوجهات الثلاثة (الإسلامي – اليساري – القومي) ونظراً للخصومات القديمة بين هذه القوى؛ فقد أدى قيامه وإعلانه لاستغراب واندهاش وتعجب قوى وجهات كثيرة، لم تستطع فهم حقيقة دوافع الإصلاح من هذا التقارب، وضد طرف سياسي كان إلى عهد قريب حليفاً سياسياً وشريكاً في السلطة. هذا وقد قيل في هذا الأمر وفي محاولات تعريفه كلاماً كثيراً، حضر فيه المنطق القبلي المتمحور حول الثأر، وغابت فيه الدولة ومنطقها، وما تفرضه من استحقاقات يجب على القوى السياسية القيام بها، وتأديتها بغض النظر عن المكاسب الخاصة بهذه القوى أو تلك. لقد تحالف الإصلاح مع الاشتراكي، ليس لأن الاشتراكي قد صار شيئاً آخر غير الذي كان عليه طيلة تاريخه، بل لأجل مواجهة مساعي السلطة للتمرد على نظام الدولة التعددي، وتهميش الطريقة الدستورية للتنافس على السلطة وتداولها. كان البلد قد شهد تعزيزاً لدور الجيش لصالح السلطة، وتقييداً لدور المؤسسات الدستورية وتحكماً بعملها. لقد أراد الإصلاح من هذا التحالف المواجهة مع مساعي السلطة، ومحاولاتها القفز على مؤسسات إنتاج الشرعية وتهميش مركزية البرلمان، والتحكم بنسب التمثيل داخله، وهي دوافع قريبة من تلك التي حكمت موقف الإصلاح إبان الأزمة السياسية التي تلت انتخابات ١٩٩٣، حينها كانت البلاد تشهد ميلاد الدولة وكان البرلمان أول مؤسساتها وجوداً، والذي أعاد ولأول مرة ترتيب أنصبة الجميع، وحدد أوزان القوى السياسية وفقاً لنتائج الاقتراع العام، وما أفرزته تلك الانتخابات.

لن نتمكن من فهم التحولات التي مر بها الإصلاح إذا حاولنا قراءته من خارج رؤيته لمفهوم الدولة، الرؤية التي تشكلت بفعل تجربته العملية، فهو مدين لها بوجوده وميلاده، ولآليتها الانتخابية بتحوله إلى رقم مؤثر في معادلتها، وهي التي حررته من جملة المحرمات السياسية وأطلقت له عنان الحركة والتوسع الشعبي، حتى غدا القوة الأكثر قرباً من الجماهير وتعبيراً عنها. وهذا الواقع الذي وفرته الدولة الواحدة ونظامها التعددي، يستحق ومن وجهة نظر الإصلاح معارضة كل التوجهات التي تنتقص منها أو تهدد كيانها الجامع. وإذا كان الإصلاح قد فعل هذا وهو يرفض الانفصال بقوة السلاح؛ فليس لأسباب تتعلق بالطبيعية الأيديولوجية للاشتراكي، كما لم يكن انحيازاً مع المؤتمر، بل لأن الدولة قد صارت لها شخصيتها خارج سلطة الحزبين الحاكمين، وآل أمر حسم هذه القضايا للبرلمان الذي كان المؤسسة الأولى لدولة الوحدة. وإذا كان الإصلاح قد رفض فرض الانفصال بالقوة، ومن خارج مؤسسة الدولة، فإنه وفي العام نفسه قد رفض الممارسات الخاطئة التي تلت الحرب، وعبر عن رفضه لها في بيانه الصادر عن مؤتمره العام والذي انعقد في ١٩٩٤، ثم إنه وبعد سنوات عدة سيقوم بمواجهة السلطة الحاكمة بتحالف سياسي وبنفس الدوافع السابقة، نعم وكما رفض سلوك الاشتراكي القفز على البرلمان بعد انتخابات ١٩٩٣، فإنه قد فعل الأمر نفسه بعد ذلك بسنوات قليلة وضد سلطة أخرى حاولت القيام بالفعل نفسه، وإن بطريقة أكثر ذكاء وفهلوة. في المرة الثانية واجه الإصلاح سلطة لم يشفع لها أنها وحدوية، إذ المسألة ومن وجهة نظر الإصلاح ليست مرهونة بطبيعة السلطة الحاكمة، ولا بنوعيتها بقدر ارتهانها بالشعب، وحقه بدولة تعكس إرادته، وتضمن حقوقه، ومصالحه، وتحرس مكتسباته. يمكن بذلك تفسير مواقف الإصلاح المتسقة مع حقيقة هذا التوجه الوطني المتسم بقدر كبير من الثبات، والاتساق وفي مختلف التحولات الكبرى، والتي كان آخرها انقلاب ٢٠١٤ الذي تفرد الإصلاح من بين كافة القوى السياسية بموقف سياسي صلب، وجريء، وواضح، وبانحياز كلي للشعب أمام الإمامة النقيض التاريخي لأمتنا، والعدو المتربص باليمن. لقد أعلن ذلك ببيان سياسي رغم معرفته بكلفته، وما سيترتب

عليه من تضحيات جسيمة مازال يدفعها حتى هذه اللحظة، ولولا فهمنا لدوافع الإصلاح في موقفه هذا لتعجبنا من الانفراد به في لحظة حاولت قوى عديدة التكيف مع الوضع، وتجنب أي مواجهة والاكتفاء بالصمت إزاء ما يتعرض له شعبنا من حرب شاملة شنت عليه في عاصمته، ومدنه، وصولاً لقراه وبواديه البعيدة.

رابعاً: الشروط الضرورية للدولة اليمنية:

١. تحييد المؤسسات السيادية عن التنافس السياسي، وتحريرها من سيطرة الحكام والقوى السلطوية. لقد عانت الدولة اليمنية منذ تأسيسها من أن المؤسسات السيادية للدولة، الجيش والبنك المركزي، لم تكن محايدة في التنافس السياسي بين السلطة والمعارضة، بل ظلّت أدوات مكرسة للسلطة، وهو ما ظل يمنع أن تمضي العملية السياسية بنزاهة.

٢. ألا تذهب المعارضة إلى تفتيت المجتمع إلى مكوناته الأولية، الأمر الذي كثيراً ما لجأت إليه كنتيجة لتمترس السلطة خلف المؤسسات السيادية. حيث أن المحصلة النهائية لهذين السلوكين، سلوك السلطة في الاستحواذ على المؤسسات السيادية، وسلوك المعارضة في تفتيت المجتمع، أن بقيت الدولة اليمنية عاجزة عن تحقيق وجودها كمركز تضامن جمعي يضمن حقوق الشعب بمختلف مكوناته، ويعمل على رعاية المكتسبات ومراكمتها.

وبذلك لن تحقق الدولة اليمنية وجودها واستقرارها إلا من خلال إبقاء المؤسسات السيادية، ووحدة المجتمع خارج حقل الصراع السياسي، وذلك بأن يتوقف الحاكم عن استخدام المؤسسات السيادية للدولة لصالحه، وأن يتوقف المعارض عن الذهاب لتفتيت المجتمع كرد فعل. والحقيقة أن واقع اليمن البائس اليوم هو النتيجة لفشل المكونات والنخب اليمنية في إرساء هذين المبدأين.